

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦
وبرنامج عملها لعام ٢٠١٧



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	بيان المهمة
٥	رسالة من الرئيس
٨	الأول مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٦
٩	ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى
٩	باء - التقارير والرسائل الموجهة إلى الإدارة في عام ٢٠١٦
٢٢	جيم - التحقيقات
٢٣	دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
٢٧	الثاني - آفاق عام ٢٠١٧
٣٠	الثالث - برنامج العمل لعام ٢٠١٧
	المرفقات
٣٦	الأول - حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٦ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
	الثاني - الحالة الإجمالية لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه التوصيات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥
٣٧	الثالث - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٣٨	الرابع - تكوين وحدة التفتيش المشتركة
٣٩	الخامس - برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٧
٤٠	

بيان المهمة*

لما كانت وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يعهد إليها بإجراء عمليات التفتيش والتقييم والتحقيقات على نطاق المنظومة ككل، فإنها تهدف إلى ما يلي:

(أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها المتعلقة بالرقابة على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛

(ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛

(ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

* انظر المرفق الأول من الوثيقة A/66/34، بشأن الإطار الاستراتيجي المنقح لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩.

رسالة من الرئيس

عملا بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يسرني أن أقدم تقرير الوحدة السنوي هذا، الذي يتضمن بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومخططا لبرنامج عملها لعام ٢٠١٧.

وفي بيئة منظومة الأمم المتحدة التي تركز على الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة وتكامل وتنسيق الجهود عبر الحدود بين المنظمات من أجل تحقيق النتائج، فإن المساهمة المنتظر من وحدة التفتيش المشتركة تقديمها، تمشيا مع نظامها الأساسي، نادرا ما كانت أكثر بروزا مما هي عليه الآن. والوحدة عازمة على تكثيف جهودها للاضطلاع بولايتها بصفتها هيئة رقابة ذات اختصاص فريد على نطاق المنظومة، وذلك بطريقة تستجيب للاحتياجات المعاصرة وتوقعات المنظمات المشاركة.

والإنجازات المتحققة في هذا الصدد واضحة بالفعل في العمل المنجز خلال العام الماضي. وفيما يلي مجرد ثلاثة من هذه الإنجازات: إعداد مجموعة من التقارير بناء على طلب الجمعية العامة تناولت بالتوضيح مجموعة مترابطة من المسائل المتعلقة بدعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإصدار تقرير عن منع الغش واكتشافه والتصدي له عرض إطارا محددًا وقابلا للتنفيذ من أجل دعم النزاهة والمساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واعتماد الوحدة، تنفيذًا لمقتضيات عملها في إجراء تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة لجوانب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ولجميع التحديات التي واجهتها، على أشكال جديدة من التعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وهو أمر مكنت من القيام به ترتيبات التمويل المبتكرة. وتشعر الوحدة أيضا بارتياح إزاء الحوار الذي أُجري مع جميع المنظمات المشاركة بشأن صياغة وتنفيذ التوصيات، فضلا عن الخطوات التي اتخذتها الوحدة لتعزيز نوعية تقاريرها من خلال تحسين إجراءات العمل.

ولا زال هناك مجال لإحراز المزيد من التقدم. وسيتم تعزيز تنفيذ برنامج عمل تطلعي على أساس متجدد كل سنتين، من أجل تحسين تخطيط الموارد ومن أجل التمكين من تنفيذ مشاريع معقدة يستغرق إنجازها وقتا أطول. وستولي الوحدة أهمية خاصة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تمشيا مع السياسات التي حددتها الهيئات التشريعية، ومع إيلاء الاعتبار المناسب أيضا لمبادئ دعم تلك الخطة التي أعلنها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم

المتحدة المعني بالتنسيق. وستعمل الوحدة، فيما يتعلق بإعداد تقاريرها، على جعلها موجزة وعلى ضمان أن تكون التوصيات دائما عملية وموجهة نحو تحقيق النتائج.

وعلى الرغم من أن تقارير وحدة التفتيش المشتركة تصدر باسم المفتشين، فإن الدور الحاسم الذي يضطلع به موظفو الوحدة في إعدادها ينبغي ألا يستهان به. فلا يمكن القيام بالبحوث والتنسيق والتشاور من أجل إعداد التقارير من دون هؤلاء الموظفين المتفانين، الذين تحظى مساهمتهم بتقدير كبير.

وقد وجه التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ (A/70/34) الانتباه إلى الحاجة إلى دراسة طريقة استخدام الموارد المتاحة للوحدة. ولم يتحقق العزم المعلن على استعراض هيكل الأمانة إلى جانب أمور أخرى، وذلك أساسا لأن الأمين التنفيذي لم يكن قد تم تعيينه. وسيتم هذا التعيين أثناء عام ٢٠١٧ وسيتم الاستعراض بعد ذلك. وعلى المستوى العملي، يفترض أن يساعد التحليل على توضيح مزيج المهارات الموجود في الأمانة وإمكانية الحصول على الخبرة المتخصصة المطلوبة لدعم الاحتياجات المعاصرة للوحدة.

وتعرب الوحدة عن تقديرها للاهتمام الشديد الذي تبديه الجمعية العامة نحو عملها. إلا أن هناك مفارقة تبدو في هذا الصدد وهي أن الوحدة، حسبما نوقش في الفقرات ٦٩ إلى ٧١ أدناه، تدرك أن نظر الجمعية العامة في تقاريرها قد تقلص. وتأمل الوحدة في أن يُنظر في عكس مسار هذا الاتجاه.

وهناك كلمة أخيرة بشأن المسألة المتكررة المتمثلة في تمويل نظام التتبع الشبكي والموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة. ولا ترغب الوحدة في إظهار أن المبالغ الصغيرة اللازمة لهذا التمويل هي المسألة المهيمنة في علاقتها سواء مع الأمانة العامة للأمم المتحدة أو الجمعية العامة - فهي ليست كذلك - ولكننا لا ننفي نعود إليها لأن الوحدة ترى نفسها تواجه معضلة. فمن ناحية، لا ترصد الأمانة العامة الاعتمادات المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة - لأن ذلك يعني، افتراضا، وجود زيادة، أي كان مقدار ضآلتها - مشيرةً إلى أنها قد تتمكن على أية حال من تقديم هذه الخدمات دون الحصول على مقابل من الوحدة. ومن ناحية أخرى، ينتهي الحال بالأمانة العامة إلى عدم تقديم تلك الخدمات، ولا تستجيب لا للالتماسات المتكررة، حتى الصادر منها على مستوى الإدارة العليا، ولا للأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ و ٢٥٧/٧٠. وتقدم الوحدة اقتراحا في الفقرة ٦٧، لإنهاء هذا المأزق.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة كي أرحب بالمفتشة الجديدة، إيلين كرونين، التي انضمت إلى الوحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وكي أشكر كذلك المفتش جورج بارتسيوتاس، الذي ترك الوحدة خلال ٢٠١٦، لإسهامه وتفانيه في خدمة وحدة التفتيش المشتركة.

(توقيع) جيريمياه كويمر

الرئيس

جنيف، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

الفصل الأول

مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٦

١ - كما هو الحال دائما، ركزت أنشطة الوحدة في عام ٢٠١٦ على تنفيذ برنامج عملها، على الرغم من أن أعمال التوعية والتحسينات الداخلية قد استدعت أيضا الاهتمام. واستهلت الوحدة سبعة مشاريع جديدة في عام ٢٠١٦، أربعة منها تحت قيادة المفتشين الأربعة الجدد الذين تولوا مناصبهم في بداية العام. وعلاوة على ذلك، أُنجزت عشرة مشاريع مُرحَّلة من برنامج عمل ٢٠١٥، بما في ذلك التقييمان التحريبيان في إطار السياسة المستقلة على نطاق المنظومة واستعراض الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي طلبته الجمعية العامة. وترد حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٦، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في المرفق الأول ويرد موجز بالمهام المنجزة في الفرع باء من هذا الفصل.

٢ - وصادف عام ٢٠١٦ أيضا حلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء وحدة التفتيش المشتركة، مما أتاح فرصة جيدة للتوعية. وعُقدت عدة مناسبات للاحتفال بهذه المناسبة، بما في ذلك حلقة نقاش بشأن موضوع "الرقابة في منظومة الأمم المتحدة: التحديات والفرص الماثلة أمام وحدة التفتيش المشتركة" حضرها عدد كبير من ممثلي المنظمات المشاركة والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت عدة مقالات بشأن عمل الوحدة على موقعها الشبكي وعلى الموقع UN Special، وعقدت مناسبة خاصة في مكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف حيث نوقشت التحديات المعاصرة التي تواجهها وحدة التفتيش المشتركة. وكرست الوحدة جهدا كبيرا لهذه المناسبات باعتبارها فرصة لعرض عمل الوحدة والأثر الذي حققته خلال السنوات الخمسين الماضية.

٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عقدت الوحدة أيضا اجتماعها الرابع للمنسقين الذي يعقد كل سنتين. وكان الاجتماع مناسبة مثمرة شهدت مشاركة نشطة من جانب ٣٣ منسقا يمثلون ٢٢ من أصل ٢٨ منظمة مشاركة في الوحدة. ووردت تعليقات واقتراحات من المشاركين تتعلق بجوانب شتى لعمل الوحدة، بما في ذلك إعداد مواضيع لبرنامج العمل، والتواصل مع الإدارة العليا للمنظمات المشاركة والهيئات التشريعية، ونشر تقارير الوحدة والترويج لها، وإدخال تحسينات على نظام الوحدة للتتبع الشبكي لرصد التوصيات الواردة في التقارير.

٤ - وانتهت الوحدة من إجراء استعراض متعمق لإجراءات عملها الداخلية من أجل تبسيط عملياتها وترتيبها الإدارية بما يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات الداخلية وتعزيز تطبيق

القواعد والمعايير (انظر A/68/34، المرفق السابع) لدى الاضطلاع بالمشاريع والانتهاء منها. وتم القيام أيضا بمجهود كبير مع جميع المنظمات المشاركة من أجل التحقق من حالة توصيات الوحدة من حيث القبول والتنفيذ.

ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

٥ - وفقا لتناوب المسؤوليات المتفق عليه بين الهيئات الرقابية الثلاث - مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة - عقدت الوحدة الاجتماع الثلاثي السنوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان البند الرئيسي المدرج على جدول الأعمال هو تبادل الاطلاع على مشاريع برامج عمل الهيئات الثلاث لعام ٢٠١٧. وتركزت المناقشة التي تلت ذلك على تفادي التداخل والازدواجية وزيادة التآزر والتعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وتبين حاجة عدة مواضيع للمزيد من التنسيق وسوف يتم البت فيها في سياق تنفيذ برامج العمل في عام ٢٠١٧.

٦ - واستمر التواصل الوثيق مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين حيث ركزت معظم المناقشات على حسن توقيت تجهيز تقارير الوحدة التي تغطي المنظومة ككل وتجميع التعليقات الواردة من المنظمات المشاركة. والوحدة ممتنة لتعاون أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين واهتمامها وجهودها الرامية إلى ضمان تناول تقارير الوحدة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب. وسوف تستمر المناقشات فيما يتعلق بضمان أن تساعد تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على الحفاظ على خيارات واضحة لاتخاذ إجراءات تشريعية بشأن توصيات الوحدة.

٧ - وتواصلت الوحدة مع ممثلي دوائر التحقيقات الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال مشاركتها بصفة مراقب في الاجتماع السنوي لتلك الدوائر، وشاركت أيضا في المؤتمر السابع عشر للمحققين الدوليين. وقد استضافت كليهما الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

باء - التقارير والرسائل الموجهة إلى الإدارة في عام ٢٠١٦

٨ - في عام ٢٠١٦، أنجزت الوحدة ١٠ تقارير تغطي المنظومة ككل وتقريبا وحيدا للمنظمة بشأن المواضيع التالية: التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ والاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ استنتاجات أولية ونهائية (تقريران منفصلان)؛ ومنع الغش واكتشافه

والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وتقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تحليل الإحصاءات وجمع البيانات من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ وتقييم استعراضى توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر؛ وحالة وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة؛ والسلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة؛ وإدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة؛ وخدمات الدعم الإداري: دور مراكز الخدمات في إعادة تصميم تقديم الخدمات الإدارية؛ واستعراض الإدارة والتنظيم في الاتحاد الدولي للاتصالات.

٩ - وصدرت سلسلة من الرسائل الموجهة للإدارة بشأن قبول ٢٤ منظمة مشاركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين توصيات الوحدة وتنفيذها.

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير والرسائل الموجهة للإدارة التي أنجزت في عام ٢٠١٦

استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات (JIU/REP/2016/1)

١٠ - أوجز الاستعراض التعميمات الموجودة في هيكل الاتحاد وحوكمته وإطار إدارته. وكان هدف التوصيات هو تعزيز الاتساق والتماسك الداخلي للاتحاد، ولا سيما من خلال تعزيز التنسيق على نطاق أمانته العامة والقطاعات الثلاثة. وفي ضوء الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء، أولي اهتمام خاص للإطار المالي للاتحاد. وأوصى التقرير بأن يضع الأمين العام للاتحاد استراتيجية شاملة لتحسين حالة الاتحاد المالية تتخذ بموجبها تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف وتشمل كذلك إمكانية توليد إيرادات. ودعا المفتشون أيضاً إلى توطيد إطار للمساءلة قائم بذاته وزيادة تطوير سياسة للإدارة المركزية للمخاطر، وكذلك توطيد إطار الموارد البشرية. ونُصح مؤتمر المفوضين لعام ٢٠١٨ بضممان إدماج دور الوجود الإقليمي للاتحاد كعنصر أساسي في خطته الاستراتيجية.

١١ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أقر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات رسمياً تقرير الوحدة، وأوعز إلى الأمين العام للاتحاد بتنفيذ جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية الموجهة إلى الأمانة العامة للاتحاد وتقديم تقرير مرحلي شامل عن تنفيذها إلى المجلس في عام ٢٠١٧. ويعتبر ذلك ممارسة جيدة من حيث النظر في تقارير الوحدة وتوصياتها.

التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/71/393)

١٢ - كان الهدف الرئيسي لهذا التقرير الاستعراضي الذي شمل المنظومة ككل هو متابعة وتقييم التقدم المحرز في وضع إطار لإعداد استراتيجية للتخطيط لتعاقب الموظفين وتنفيذ السياسات ذات الصلة. ورسم الاستعراض خريطة لعناصر عمليات التخطيط لتعاقب الموظفين غير الرسمية القائمة التي تتماشى مع الإطار الذي اقترحه في عام ٢٠٠٩ أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين استجابةً لتوصية أصدرتها الوحدة في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، قِيم الاستعراض التقدم المحرز في المناقشات المعقودة على نطاق المنظومة التي بدأت في عام ٢٠٠٩ بشأن التخطيط لتعاقب الموظفين في إطار شبكة الموارد البشرية للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

١٣ - وخلص التقرير إلى أن التخطيط لتعاقب الموظفين، على أهميته، لم يعامل بوصفه أولوية في أي مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأنه لا يوجد في أي منها عملية رسمية للتخطيط لتعاقب الموظفين. ولم يكن هناك أي تعريف لهذا التخطيط، سواء على مستوى مؤسسات المنظومة أو على نطاق المنظومة ككل. وحث التقرير المنظمات على الإسراع بعملها للتخطيط لتعاقب الموظفين من أجل منع فقدان المحتمل للذاكرة المؤسسية وضمان سلاسة نقل المعرفة واستمرارية العمل ولا سيما في المناصب القيادية والمهام الحاسمة الأخرى. وعلى وجه الخصوص، وجه التقرير توصية إلى هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يطلب إليها أن تمارس دورها الرقابي من أجل دراسة أسباب عدم وجود تخطيط رسمي لتعاقب الموظفين في مؤسساتها.

١٤ - وأوصى التقرير بأن يكفل الرؤساء التنفيذيون تطبيق المعايير الخمسة التي تستند إلى الممارسات الرائدة في القطاعين الخاص والعام، واعتماد الأطر المناسبة لاستراتيجيات التخطيط لتعاقب الموظفين مصحوبةً بمبادئ توجيهية ملائمة. وعلى مستوى المنظومة ككل، أوصى بأن يعيد مجلس الرؤساء التنفيذيين إدراج التخطيط لتعاقب الموظفين بوصفه بنداً رئيسياً في جدول أعمال شبكة الموارد البشرية.

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية (A/71/324)

١٥ - أحاطت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٨/٦٩، علماً مع التقدير بالتقرير المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم

الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ (A/69/921)، كما كلفت الوحدة بإجراء الاستعراض الشامل في أقرب وقت ممكن.

١٦ - واستجابة لذلك، أجرت الوحدة استعراضاً في عام ٢٠١٥ بعنوان ”استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية“، مما أسفر عن ٤ توصيات تستهدف تحسين التعاون والتنسيق فيما بين الكيانات التي يشملها الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة فيما يتعلق بولاية كل منها المتصلة بتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وحلل الاستعراض ما يلي:

- الدعم الذي يقدمه مقر الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية بكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تحليل للموارد المتاحة لتنفيذ ولاية كل منهما
- الإسهام في أعمال المنظمات والكيانات التي يشملها الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة التي لديها ولايات ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنسيق هذه الأعمال؛ ويهدف التحليل إلى تحديد التدابير الكفيلة بتحسين التنسيق البرنامجي داخل الأمم المتحدة
- تشكيل ودور وأداء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتدابير المقترحة لتحسين أهمية عمله في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وكشفت النتائج الأولية عن أن الولايات المتغيرة المنوطة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد أدت إلى زيادة عبء عمل وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة، دون زيادة متناسبة في الموارد لدعم العمل الإضافي. وتناول الاستعراض السبل الممكنة لتعزيز التنسيق البرنامجي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٨ - كما طلب التقرير إلى الأمين العام أن يبرز، في تقريره السنوي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، العمل الذي تضطلع به جميع كيانات المنظومة، بما في ذلك عرض رؤية استراتيجية للقيام بتخطيط أكثر تنسيقاً واتساقاً لتعزيز تنفيذ مسار ساموا.

١٩ - وحلل الاستعراض تشكيل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ودوره وطرائق عمله. ونتيجة لذلك، أُحرز تقدم خلال عامي ٢٠١٥

و ٢٠١٦، حيث باتت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي يرأسان الفريق الآن بالتناوب، وأصبحت مدخلات الفريق تستخدم في إعداد تقرير الأمين العام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والرسالة الإخبارية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أطلقتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في آذار/مارس ٢٠١٦.

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات نهائية (JIU/REP/2016/7)

٢٠ - في عام ٢٠١٦، أعدت الوحدة الاستنتاجات النهائية التي تغطي نطاق التوصيات ١ و ٥ و ٦ من تقريرها السابق (A/69/921) وهي:

- الاتساق على نطاق المنظومة في عمل منظومة الأمم المتحدة دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ مسار ساموا، مع الأخذ في الاعتبار الروابط مع الولايات العالمية الأخرى
- الهيكل والتنسيق المؤسسيان للرصد بشأن تنفيذ مسار ساموا والإبلاغ عنه
- الآليات المؤسسية والإدارية اللازمة للتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وحلل الاستعراض الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في الميدان، مع إيلاء اهتمام خاص لعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة، والاتفاقيات البيئية. وكشفت الزيارات الميدانية عن وجود تطلعات كبيرة لدى حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحسين مواءمة عمل منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات التي حددها على الصعيدين الوطني والإقليمي الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها.

٢٢ - ودعا الاستعراض إلى أن يجري، لدى تحديد أطر الرصد والمساءلة، بذل جهود للتخفيف إلى أقصى حد من العبء الذي تتحمله الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقديم التقارير عن مسار ساموا والولايات العالمية الأخرى مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

٢٣ - ويفترض أن يسهم تنفيذ التوصيات التسع الواردة في التقرير، ومنها سبع توصيات موجهة إلى هيئات الإدارة، في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وفعالية منظومة الأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ مسار ساموا.

منع الغش واكتشافه والتعامل معه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/4)

٢٤ - تناول الاستعراض الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء والهيئات الرقابية الداخلية والخارجية في منظومة الأمم المتحدة بشأن حالة الجهود المبذولة لمكافحة الغش. وبحث منع الغش واكتشافه والتعامل معه في منظومة الأمم المتحدة على المستويين المفاهيمي والتنفيذي، ودعا إلى اعتماد إطار لإدارة الغش من أجل معالجة منع الغش واكتشافه والتعامل معه. وأخذ الاستعراض في الاعتبار المناسب العمل الهام الذي تقوم به هيئات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة^(١) وكذلك التقارير السابقة التي عالجت جزئياً أيضاً جوانب معينة من الغش^(٢).

٢٥ - وفوق الخسائر المالية الكبيرة، فإن للغش آثاراً ضارة على سمعة المنظمة، إذ يعرض للخطر القدرة على تنفيذ البرامج بفعالية، وإنشاء الشراكات، وتأمين التمويل. ولذلك، تؤدي آليات منع الغش واكتشافه والتعامل معه دوراً رئيسياً في الحفاظ على المنظمات. كما تؤدي تدابير مكافحة الغش دوراً لا يقل أهمية في تعزيز المساءلة والفعالية في منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز الرقابة المناسبة على الموارد والاستخدام المسؤول لها.

٢٦ - وتشمل التحديات الواردة في تقرير الوحدة: عدم وجود توجيهات قوية في أعلى الهرم بخصوص التعامل مع الغش؛ وعدم إشاعة ثقافة شاملة لمكافحة الغش؛ وعدم إجراء تقييمات منهجية لتحديد مستوى التعرض لمخاطر الغش؛ وعدم توافر تعريف للغش يتسم بكونه مفهوماً على نطاق عام؛ وعدم وجود سياسة و/أو استراتيجية واضحة لمكافحة الغش؛ وغياب المسؤولية عن تسيير العمليات ووجود مواطن عجز خطيرة في الحوكمة لدى التعامل مع الغش؛ وتأخر التحقيقات في الغش المزعوم الذي يؤدي إلى تفاقمه نقص المحققين الجنائيين

(١) وخاصة ذلك الذي يقوم به مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وغيرها من هيئات المراجعة الداخلية والخارجية.

(٢) أبرزها التقارير المتعلقة بتحليل لوظيفة تعبئة الموارد (JIU/REP/2014/1)، وإدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/4)، ومهمة التحقيقات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/7 و JIU/REP/2000/9)، وأطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/5).

المدرسين والمؤهلين؛ والافتقار إلى الموارد المناسبة المكرسة لأنشطة مكافحة الغش؛ وضعف تنفيذ أطر متعددة الأطراف لوقف التعامل بشكل موحد مع الأطراف الثالثة وغير ذلك من نظم الجزاءات؛ وانعدام المتابعة المنتظمة للتحقيقات، ولا سيما المتابعة مع سلطات الإنفاذ الوطنية؛ وعدم وجود نظام تآديبي صارم للتعامل مع الموظفين المتورطين في أنشطة احتيالية.

٢٧ - ودعا الاستعراض إلى اعتماد إطار لمكافحة الغش يتألف من ثماني دعائم، ويوفر إرشادات بشأن سبل التعامل مع منع الغش واكتشافه والتصدي له في منظومة الأمم المتحدة.

التقييم المستقل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٨ - لدى تنفيذ السياسة التحريبية للجمعية العامة (انظر A/68/658-E/2014/7) ومشاريعها المتعلقة بالتقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (انظر القرار ٢٢٩/٦٨)، نوعت الوحدة أساليبها وبرنامج عملها من أجل إقامة شراكة مع مكاتب التقييم المركزية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الرئيسية المعنية. وأتاحت تلك الشراكة فرصة للاستفادة من مزايا مختلف الجهات صاحبة المصلحة ضمن جهد منسق لدعم إجراء تقييم على نطاق المنظومة للجهود الإنمائية، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٢٩ - وقد خصصت الوحدة موارد حمة لهذا الجهد الرائد، ففي ٢٠١٦، واصلت استضافة أمانة تنسيق التقييمات المستقلة المضطلع بها على نطاق المنظومة، وإدارة الصندوق الاستثماري المخصص للموارد الخارجة عن الميزانية، والعمل بصفة رئيس آلية التنسيق المؤقتة التي كانت تتألف من أعضاء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٠ - واضطلعت الوحدة بدور قيادي في تسيير وإدارة التقييمين النموذجيين اللذين طلبتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٨. وترأس مفتشان فريقي إدارة التقييم للتقييمين النموذجيين المطلوبين، أحدهما للتقييم الذي عنوانه: (أ) "تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر"؛ والآخر للتقييم المعنون: (ب) "تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً".

تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (A/71/431)

٣١ - هذا التقييم هو أحد التقييمين المطلوبين للتنفيذ التحريبي لسياسة التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة. وقد درس جدوى منظومة الأمم المتحدة ككل وارتباطها وما تحقّقه من قيمة مضافة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها واستخدامها. وللإحصاءات دور هام في دعم وضع قرارات محكمة قائمة على الأدلة. وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعاد قادة العالم مجدداً تأكيد ضرورة اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة ودعوا إلى عمليات "تقودها البلدان" في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة ورصد تلك الأهداف وتقييمها، وذلك كوسيلة من وسائل تعزيز جدوى واستدامة مساهمة الأمم المتحدة في المستقبل. وفي هذا الصدد، كان للقدرات الإحصائية الوطنية دور محوري في الحوار المتعلق برصد واستعراض التقدم المحرز في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، حيث أبرز الحوار الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية على إنتاج بيانات مصنفة بالمستوى اللازم لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب".

٣٢ - ويبيّن التقييم أن منظومة الأمم المتحدة قد قدمت مساهمة إيجابية في تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات إلا أنه لا تزال هناك تحديات ماثلة فيما يتصل بجودة هذه المساهمة، ولا سيما فيما يتصل بتنسيق الأنشطة واستدامة النتائج والتواءم مع الأولويات الوطنية. ومن الشواغل الرئيسية الناشئة عن التحليل الذي أجري لأغراض هذا التقييم عدم كفاية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بهدف زيادة استخدام الإحصاءات من جانب مقررري السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وزيادة فعالية ذلك الاستخدام. وأوصى التقييم بضرورة أن يشكّل تقديم الدعم من أجل تطوير القدرات الإحصائية الوطنية أولويةً استراتيجيةً رئيسيةً بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة، وضرورة أن يكون الهدف الرئيسي لهذا العمل هو تحسين استخدام الإحصاءات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ودعا أيضاً إلى مزيد من التنسيق والاتساق والتكامل في ما بين كيانات الأمم المتحدة الداعمة للقدرات الإحصائية الوطنية على الصعيد القطري. ويتعين أن يُصمّم دعم الأمم المتحدة الموجه إلى تطوير القدرات الإحصائية الوطنية بطريقة أكثر اتصافاً بالطابع الكلي الشامل، ضمن إطار شامل قادر على الاستفادة من القدرات والولايات الحالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ابتغاء تقديم الدعم للقدرات الإحصائية الوطنية على نحو متكامل.

تقييم استعراضى تولى في لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر (A/71/533)

٣٣ - هذا التقرير هو التقرير الثاني من التقييمين المطلوبين للتنفيذ التجريبي للسياسة المتصلة بالتقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة. وتناول الاستعراض بالبحث مجمل جودة تقييمات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي أجريت في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣ ومصداقية تلك التقييمات واستخدامها، وسعى إلى تقييم مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. واستهدف التقييم أيضا إدخال تحسينات وتعديلات على المبادئ التوجيهية القائمة لعملية تقييم تلك الأطر.

٣٤ - وخلص التقييم إلى ضعف الالتزام من جانب أصحاب المصلحة إزاء عملية تقييم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودليل ذلك هو تدني مستوى الامتثال لكل من شرط إجراء تقييم (معدل امتثال قدره ٣٧,٥ في المائة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣) ومعايير الجودة. ولم يكن يتم إلا جزئيا التقيد بمنهجيات التقييم القوية واستخدامها. وعلاوة على ذلك، تبين تدني مستوى مشاركة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، إلى جانب إشكاليات كبيرة على صعيد التنسيق والتعاون في أنشطة التقييم التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة على المستوى القطري. وخلص الاستعراض أيضا إلى أن مبادئ الأمم المتحدة للبرمجة لم تكن تُراعى مراعاة كاملة، مع عدم ذكر مبدأي الاستدامة البيئية وتنمية القدرات إلا نادرا. وقد تمت معالجة أوجه النقص تلك من خلال خمس توصيات استراتيجية، واحدة منها موجهة إلى الجمعية العامة، وأربع إلى الأمين العام. وفي التقرير، حُص على وضع مجموعة من التوصيات العملية لمعالجة المسائل قيد البحث، لكن دون أن تكون مفرطة في التقييد حتى لا تعوق وضع حلول ملائمة للسياسات. ونظرا لأن التشديد على الحلول الملائمة للسياسات الوطنية هو محل التركيز الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن عملية أطر عمل المساعدة الإنمائية بمجملها يلزم إعطاؤها مكانة أكثر بروزاً.

حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/8)

٣٥ - وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات هي وظيفة راسخة في إطار المساءلة في منظومة الأمم المتحدة وتشكل جزءا لا يتجزأ منه. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في الإدارة الرشيدة للمؤسسات، فإن الاستعراض الدوري

للتطورات والمسائل الرئيسية الذي تجرّبه الوحدة هو أمر أساسي. وفي هذا السياق، فقد أعدت الوحدة تقريرها الثالث المتصل بوظيفة مراجعة الحسابات (للاطلاع على التقارير السابقة، انظر A/60/80 و A/66/73). وجميع التوصيات الواردة في هذا التقرير تكمل التوصيات الواردة في التقارير السابقة للوحدة التي تتناول المراجعة الداخلية للحسابات.

٣٦ - وعلى الرغم من أن المراجعة الداخلية للحسابات هي وظيفة مستخدمة ومعترف بها جيدا، فإنها بحاجة إلى أن تُستثمر بقدر أكبر من جانب الإدارة العليا وهيئات الإدارة والجهات المانحة للتأكد من حُسن الإدارة وجودة عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد أحرزت خدمات المراجعة الداخلية للحسابات تقدما لا بأس به في تحقيق المعايير المهنية لمراجعة الحسابات، ويشكل ذلك رسالة هامة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك الجهات المانحة، بشأن جودة وموثوقية وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - والاستقلالية من الجوانب البالغة الأهمية لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، وفي هذا الصدد، فقد شُجع الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات وهيئات إدارتها في التقرير على ضمان وتعزيز استقلالية خدمات المراجعة الداخلية للحسابات، بوسائل منها توفير موارد كافية.

٣٨ - ويلزم تحسين توافر استراتيجيات المراجعة الداخلية للحسابات مع استراتيجيات المنظمات المتلقية للخدمة، وخاصة من حيث حجم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات واحتياجاتها من الموارد، ومن حيث نوع خدمات مراجعة الحسابات التي ستقدم، وحدوى جمعها مع وظائف رقابية مستقلة أخرى، مثل التحقيق أو التفتيش أو التقييم. ودعا التقرير إلى أن يقوم رئيس المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية بوضع الاستراتيجية بالتشاور الوثيق مع لجنة الرقابة ومع الرئيس التنفيذي.

٣٩ - وشُجع رؤساء المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة على أن يضمنوا أن تقدم التقارير السنوية آراء شاملة بشأن الرقابة، وإلى أن يُمنح أعضاء هيئات الإدارة، عند الطلب، إمكانية الاطلاع على جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. غير أن مسألة الإعلان عن نتائج مراجعة الحسابات تحتاج إلى أن تُدرس وتُقيّم بعناية من جانب الرؤساء التنفيذيين وهيئات الإدارة على أساس كل منظمة على حدة.

٤٠ - وبات إنشاء لجان رقابة مستقلة يشكل في السنوات الأخيرة إنجازا هاما في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فقد خلص الاستعراض إلى ضرورة أن يكون لهيئات الإدارة دور مؤسسي فيما يتعلق بلجان الرقابة، وأوصى، في هذا الصدد، بأن تقوم هيئة الإدارة باستعراض

وإقرار ميثاق لجنة الرقابة، وبأن يُسبغ الطابع الرسمي على دور اللجنة في النظامين الأساسي والإداري للمنظمة. ويجب على هيئة الإدارة أن تضطلع أيضا بدور في اختيار أعضاء لجان الرقابة وفي أداء اللجنة. وينبغي أن يقدم التقرير السنوي للجنة الرقابة المستقلة إلى هيئة الإدارة بوصفه وثيقة هامة من وثائق المساءلة توفر المشورة بشأن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات.

السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/9)

٤١ - تحتل مسألة أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم موقعا دائما في جدول أعمال الأمم المتحدة. وهذا التقرير هو استعراض على نطاق المنظومة يركز على المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وأعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. ويولى فيه اهتمام خاص للدور الذي تضطلع به إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والخدمات التي تقدمها، باعتبارها جهة التنسيق الرئيسية لنظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة. وهذا النظام مسؤول عن أمن ١٨٠.٠٠٠ فرد تقريبا، فضلا عن ٣٠٠.٠٠٠ من المعالين في بيئات تتراوح بين مدن رئيسية ومواقع ميدانية نائية. وإضافة إلى العمل في مناطق ترتفع فيها معدلات الجريمة والأخطار الطبيعية وعدم الاستقرار الاجتماعي والنزاع المسلح، يجب أن يوفر النظام تدابير وقائية واستجابات مناسبة للتهديدات العالمية، مثل الإرهاب.

٤٢ - وكانت المجالات الاستراتيجية التي شكلت محور تركيز الاستعراض تتمثل فيما يلي: ثقافة الأمن؛ وإدارة المعلومات المتصلة بالأمن؛ ومعايير السلامة والأمن؛ وإدارة الأزمات الأمنية والقدرة اللازمة لتلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة؛ والموارد والتمويل. ولا ريب في أن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن قد تطور، إذ انتقل من أشكال كان من بينها نظام المراحل الأمنية، الذي يُعدّ إحدى الصعوبات الرئيسية التي كانت تواجهه في الميدان، إلى فلسفة لإدارة المخاطر تسمى فلسفة "كيفية البقاء"، تقوم على الاستخدام المنظم لتحليل المخاطر. وقد وضعت سياسات ومعايير جديدة وغدا التعاون فيما بين الوكالات أكثر متانة. ومع ذلك، فإن النظام يتسم بالتجزؤ في مجالات شتى وعلى مستويات مختلفة. وقد دعا التقرير إلى الارتقاء نحو مستوى أعلى من تكامل الموارد، سواء المالية والبشرية، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الأمنية على نطاق المنظومة، وتفاذي الأزدواجية، والاستفادة من الخبرة الفنية في كل مؤسسة من مؤسسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، مع مراعاة الاحتياجات التشغيلية المحددة ودرجة الاستقلالية اللازمة لاضطلاع كل منها بولايته.

٤٣ - وتضمن الاستعراض مقترحات محددة بشأن المجالات الاستراتيجية المذكورة أعلاه، بما في ذلك ثماني توصيات: إحداهما موجهة إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها؛ وأربع توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واثنتان موجهتان إلى إدارة شؤون السلامة والأمن؛ وواحدة إلى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، بوصفه رئيس الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة شؤون الأمن.

إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/10)

٤٤ - قِيم الاستعراض مدى الاستعداد لتطبيق أسلوب إدارة المعارف على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد انصب التركيز الرئيسي للمعايير الخمسة المستخدمة في التقييم على مسألة وجود استراتيجية و/أو وثائق سياسات و/أو مبادئ توجيهية تهدف إلى تعريف إدارة المعارف وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وتفعيلها. وتبين من الاستعراض أن إدارة المعارف ليست بعد أولوية استراتيجية في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وليست هناك ممارسات مشتركة مقبولة أو شائعة على نطاق المنظومة. وأوضح الاستعراض أن العنصر المشترك الرئيسي لإطار التأهب هو وجود رؤية لإدارة المعارف بصرف النظر عن الشكل الذي يعبر به عن الرؤية التي من هذا القبيل.

٤٥ - وقد اعتمدت بعض المنظمات بالفعل استراتيجيات لإدارة المعارف. وأرست عناصر أساسية لإدارة المعارف على المستوى النظري أو التنفيذي، متبعةً في ذلك مسارات مختلفة. وتشمل تلك الاستراتيجيات حيثما وجدت، بدرجات متفاوتة، سياسات وتدابير تتناول العناصر الأخرى لإطار التأهب. ويشير التقرير إلى أنه يمكن للاستراتيجيات القائمة لإدارة المعارف التي اجتازت اختبار الزمن والملاءمة أن تلهم أو تساعد المنظمات الأخرى الراغبة على اعتماد استراتيجياتها الخاصة. ويمكن تكييف نطاق ومضمون الاستراتيجيات مع الولايات المحددة للمنظمات المعنية. وخلص الاستعراض إلى أن الموارد الفكرية الضرورية لصياغة مشاريع الأطر الاستراتيجية لإدارة المعارف موجودة فعلاً في جميع المنظمات، في المقر وعلى المستوى الميداني.

٤٦ - وقد استند التقرير إلى افتراض أساسي مؤداه أنه يمكن تحسين إدارة المعارف في حدود الموارد المتاحة. وأولي فيه اهتمام خاص لدور الموارد البشرية بوصفها العامل السائد في عمليات إدارة المعارف. وهناك دورة حميدة كامنة يمكن تفعيلها لدى كل منظمة وعلى نطاق المنظومة لإضفاء قيمة على المعارف والموارد البشرية التي لا يتم استخدامها بالقدر الكافي حالياً. وتتبع التوصيات هيكل إطار التأهب وتوسعي إلى تعزيز دور إدارة المعارف في خدمة

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تركز على سد الثغرات القائمة في إدارة المعارف على نطاق المنظومة، استناداً إلى الممارسات الحالية؛ والاستفادة بشكل أفضل من الموارد البشرية والمعارف التي يحصلونها في منظماتهم؛ وحفز المبادرات المشتركة على نطاق المنظومة بوجه عام وفي السياق المحدد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

خدمات الدعم الإداري: دور مراكز الخدمات في إعادة تصميم طرق تقديم الخدمات الإدارية (JIU/REP/2016/11)

٤٧ - بحث الاستعراض، في ضوء المبادرات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحسين كفاءة وفعالية خدمات الدعم الإداري، تجربة سبع منظمات في تقديم الخدمات من مراكز خدمات مشتركة موجودة في مواقع أقل كلفة. وعلى الرغم من أن خفض التكاليف كان المحرك الرئيسي في معظم الحالات، إلا أن أهدافاً أخرى اتسمت بالأهمية أيضاً، من قبيل تحسين نوعية الخدمات وخفض المخاطر وتعزيز التركيز على المهمة.

٤٨ - وتبين من الاستعراض (أ) أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تسير في الاتجاه الصحيح بنظرها في استخدام مراكز خدمات مشتركة (خدمات موحدة)، وإقامة هذه المراكز في مواقع أقل كلفة، وهي مفاهيم راسخة يمكن أن تولد مكاسب حقيقية في الكفاءة، وقد ولدت مكاسب من هذا القبيل بالفعل؛ (ب) أن التركيز على الانتقال إلى أماكن منخفضة التكلفة أثناء تقديم العروض إلى هيئات الإدارة كان يجنح إلى حجب التحليل والعرض المستقلين للفرص التي يتيحها تحسين أساليب العمل وتوحيد تقديم الخدمات؛ (ج) أن إحداث التغيير وتحقيق الفوائد من الأمور التي تتطلب استثمارات وتحتاج إلى وقت؛ والتركيز على الوفورات القصيرة الأجل يمكن أن يكون فعالاً قصير النظر وأن يأتي بنتائج عكسية؛ ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هناك توجيه مستديم مدعوماً بإدارة تغيير فعالة لدفع عجلة التغيير وترسيخه؛ (د) أن الانتقال إلى مواقع منخفضة التكلفة محفوف بتحديات لا ينبغي الاستهانة بها ويجب أن تكون المبررات المعروضة للانتقال مقنعة؛ (هـ) أن الدور الذي تضطلع به الهيئات التشريعية يتفاوت من الانخراط المفصل على مستوى العملية، إلى ترك سلطة تقديرية واسعة للإدارة؛ ولما كان ذلك انعكاساً لطابع العلاقة الإدارية القائمة بين الهيئة التشريعية والأمانة المعنية، فلن يكون واقعياً اتباع نهج موحّد؛ (و) أن الخدمات المشتركة تعود عليها فائدة من الشراكة النشطة بين العملاء ومقدمي الخدمات التي يقوم كل طرف فيها بدوره. ولم تتحقق بعد مستويات جيدة بصورة متسقة من التدريب وإدارة الأداء في مجال خدمة العملاء؛ (ز) أن التعاون بين الوكالات بشأن مراكز الخدمات العالمية دون مستوى العمل المماثل على الصعيد القطري والتعاون الواسع النطاق الذي يتم بشأن الجوانب الأخرى من النهج العالمية لتقديم الخدمات.

٤٩ - ووجه الاستعراض الانتباه إلى طائفة من التحديات المتصلة بإدارة الموارد البشرية لمراكز الخدمات، بما في ذلك الحاجة إلى تحديث السياسات للتمكين من استخدام خبرة الموظفين الفنيين المعينين محليا التي لا تقتصر على المحتوى الوطني؛ وأبرز الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكثر منهجيةً لنتائج إصلاح الخدمة الإدارية، على الأقل من قبل الهيئات الاستشارية التقنية التي تدعم الهيئات التشريعية في مهامها المتعلقة بالرقابة والرصد؛ وحدد التحديات التي تواجه زيادة التعاون بين الوكالات، وحث على وضع مسار عمل أفقي بشأن تقديم الخدمات في آليات التنسيق ذات الصلة.

استعراض مدى قبول المنظمات لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لها (JIU/ML/2016/1–JIU/ML/2016/25)

٥٠ - قررت الوحدة في عام ٢٠١٥ أن تضطلع بإجراء استعراض لمدى قبول وتنفيذ توصياتها من قبل المنظمات المشاركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢. وقد تم إنجاز الجزء الأول من الاستعراض، الذي شمل تحليل معدل قبول التوصيات وتنفيذها استنادا إلى الإحصاءات التي قدمها نظام التتبع الشبكي وعملية النظر في تقارير الوحدة حسب المنظمة. وصدرت سلسلة من ٢٨ رسالة إلى الإدارة تتضمن نتائج هذا الاستعراض وتوصياته ووجهت إلى الرؤساء التنفيذيين لكل من المنظمات وإلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ووضعت الصيغة النهائية لـ ٢٥ منها في عام ٢٠١٦. وكانت استجابة المنظمات المشاركة إيجابية للغاية. ونتيجة لذلك، انخفض عدد التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة بمقدار النصف، وارتفع عدد المنظمات التي تستخدم نظام التتبع الشبكي من ٢٣ إلى ٢٦، والتزمت ٥ منظمات جديدة بأن تبدأ هيئاتها التشريعية النظر في التقارير. ومن النتائج المتوقعة الأخرى للجزء الأول من الاستعراض تحسن نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن طريق استخدام الوصلات الإلكترونية، وتحسن توقيت إصدار تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين والنظر في التقارير، وانخفاض عدد التوصيات التي تعتبرها المنظمات "غير ذات صلة"، وتحسن عملية صنع القرار بشأن التوصيات الواردة في تقارير الوحدة. وقد بدأ العمل في الجزء الثاني من الاستعراض، الذي سيحدد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من عملية المتابعة، وسيكتمل في عام ٢٠١٧ بنشر تقرير على نطاق المنظومة.

جيم - التحقيقات

٥١ - تركز التحقيقات التي تجريها الوحدة على الانتهاكات المزعومة للأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات القائمة من قبل الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية،

والمسؤولين في المنظمات من غير الموظفين، وبشكل استثنائي، موظفي المنظمات التي لا توجد لديها القدرة الداخلية على إجراء تحقيقات، إذا كانت الموارد متاحة لذلك.

٥٢ - وتهدف المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للتحقيقات التي تطبقها الوحدة إلى كفالة التوافق مع الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية الموحدة لإجراء التحقيقات التي أقرها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين عام ٢٠٠٩.

٥٣ - ولم تتلق الوحدة أي شكاوى جديدة خلال عام ٢٠١٦؛ وليس هناك شكاوى مرحلة من سنوات سابقة.

دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

نظام التتبع الشبكي

٥٤ - في السنوات الأخيرة، قامت وحدة التفتيش المشتركة باستثمارات كبيرة لتحسين قدرتها على تتبع قبول التوصيات وتنفيذها، تماشياً مع عدة طلبات صادرة عن الجمعية العامة (القرارات ١٦/٥٤ و ٢٣٠/٥٥ و ٢٦٧/٥٩ و ٢٧٢/٥٩ و ٢٥٨/٦٠ و ٢٤٦/٦٢ و ٢٧٢/٦٣ و ٢٦٢/٦٤ و ٢٧٠/٦٥ و ٢٧٠/٦٦ و ٢٥٩/٦٦ و ٢٥٦/٦٧ و ٢٦٦/٦٨). وقد أدى نظام التتبع الشبكي، الذي استُحدث عام ٢٠١٢، إلى إدخال تحسينات هامة في هذا الصدد. وهو لا يعمل فقط كمنصة إلكترونية تتيح للمنظمات المشاركة الوصول إلى التوصيات وتحديث المعلومات عن حالتها، بل أيضاً بوصفه أداة للإبلاغ والتحليل الإحصائي.

٥٥ - واستجابة لطلب بعض المنظمات المشاركة وضع تقارير إضافية قابلة للاستنساخ وتحسين جمع وتبادل التعليقات والاقتراحات من قبل المنظمات المشاركة، طورت الوحدة النظام لتحسين إنتاج التقارير الإحصائية. ومن المقرر إدخال تحديثات إضافية خلال عام ٢٠١٧.

عدد التوصيات

٥٦ - بذلت الوحدة جهوداً لمعالجة شواغل المنظمات المشاركة فيما يتعلق بكمية عدد التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة. ويشير الجدول ١ أدناه إلى نتائج هذه الجهود. وقد انخفض متوسط عدد التوصيات حسب التقرير والمذكرة والرسالة الموجهة إلى الإدارة من ١١,٤ عام ٢٠١٠ إلى ٢,٨ عام ٢٠١٦^(٣). والتوصيات

(٣) كان لإصدار ٢٥ رسالة موجهة إلى الإدارة (بمتوسط توصية واحدة في كل رسالة بالنسبة لأغلب الرسائل) إسهام كبير في انخفاض عدد التوصيات في عام ٢٠١٦.

الجوهرية هي وحدها التي صيغت على هذا النحو، أما الاقتراحات الأخرى فقد تم إبرازها في نص التقارير.

الجدول ١

عدد التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

المجموع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٠-٢٠١٦
التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة								
المتعلقة بالمنظومة ككل وبعدها منظمات	٨	١٠	١٣	٥	٧	٥	١١	٥٩
المتعلقة بفرادى المنظمات	٣	٢	٤	٢	٣	٦	٢٥	٤٥
المجموع، التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة	١١	١٢	١٧	٧	١٠	١١	٣٦	١٠٤
التوصيات								
المتعلقة بالمنظومة ككل وبعدها منظمات	٨٥	١٠٠	٦٥	٢٨	٦١	٣٣	٧٤	٤٤٦
المتعلقة بفرادى المنظمات	٤٠	١٠	٤٤	٦	١٦	١٦	٢٦	١٥٨
مجموع التوصيات	١٢٥	١٠	١٠٩	٣٤	٧٧	٤٩	١٠٠	٦٠٤
متوسط عدد التوصيات بحسب الناتج	١١,٤	٩,٢	٦,٤	٤,٩	٧,٧	٤,٥	٢,٨	٥,٨

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل وبفرادى المنظمات

٥٧ - كان متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥ في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات (٨٣ في المائة) أعلى من متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة في تلك الفترة في التقارير المتعلقة بالمنظومة ككل وبعدها منظمات (٦٧ في المائة) (انظر الشكل الأول)^(٤).

٥٨ - إلا أن معدل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات في تلك الفترة (٨٢ في المائة) كان أقل من معدل تنفيذ التوصيات الواردة في

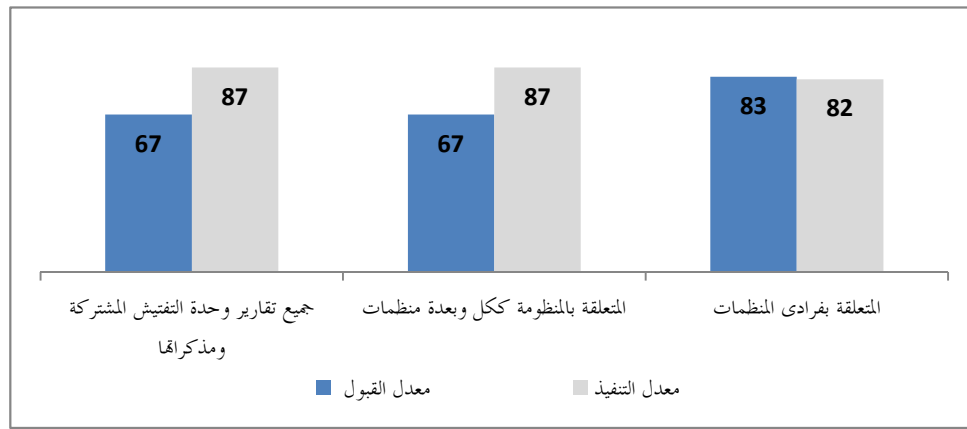
(٤) بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لم تكن أي بيانات خاصة بعام ٢٠١٥ قد قدمت من منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي.

التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة ككل (٨٧ في المائة). ويمكن تعليل ذلك بحدوث تنفيذ بمعدلات منخفضة جدا في ٣ استعراضات من أصل ١٩ استعراضا للتنظيم والإدارة لدى فرادى المنظمات خلال تلك الفترة.

الشكل الأول

متوسط معدلات قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها (٢٠٠٨-٢٠١٥)

(بالنسبة المئوية)

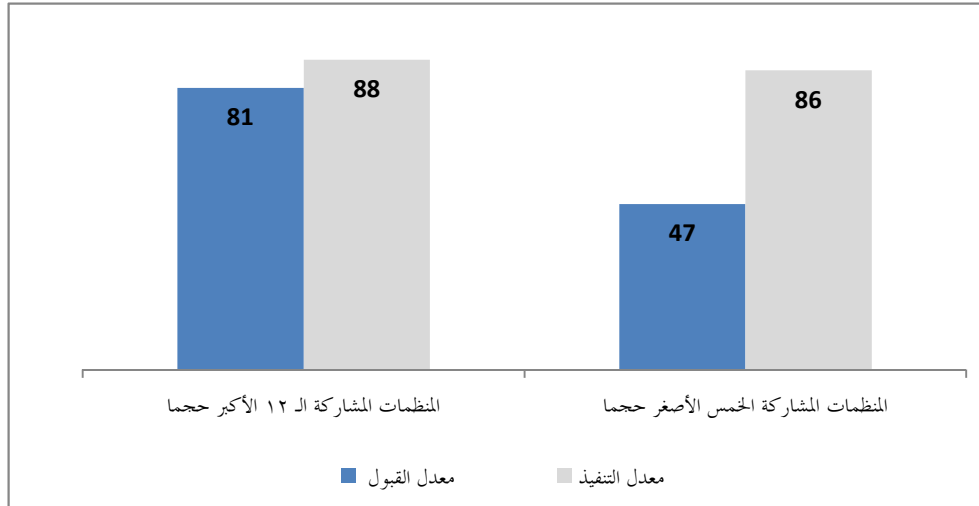


المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٥٩ - يشير تحليل أعمق مفصل حسب المنظمة (انظر الشكل الثاني) إلى أن المنظمات المشاركة الأكبر حجما (أي الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، والأونروا) تميل إلى أن يكون لديها معدلات قبول (٨١ في المائة) ومعدلات تنفيذ (٨٨ في المائة) أعلى من تلك التي لدى المنظمات الأصغر حجما (أي المنظمة البحرية الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية). وكان لسلسلة الرسائل الموجهة إلى الإدارة (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه) الصادرة بشأن قبول وتنفيذ توصيات الوحدة من جانب المنظمات المشاركة الـ ٢٤ تأثير فيما يتعلق بزيادة كل من معدلات قبول ومعدلات تنفيذ المنظمات المشاركة. وتشيد الوحدة بالمنظمات لاتخاذ تلك الإجراءات (انظر المرفق الثاني الذي يبين مجمل معدلات القبول والتنفيذ من جانب المنظمات المشاركة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥).

الشكل الثاني
معدلات قبول التوصيات وتنفيذها في المنظمات المشاركة الـ ١٢ الأكبر حجماً
والمنظمات المشاركة الخمس الأصغر حجماً (٢٠٠٨-٢٠١٥)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الفصل الثاني

آفاق عام ٢٠١٧

٦٠ - خلال عام ٢٠١٦، أدخلت الوحدة تحسينات على طريقة إعداد برنامج عملها وعلى تخطيط المهام وتوفير الموارد لها لضمان الاضطلاع بنجاح بالمشاريع المهمة والمعقدة التي تشمل المنظومة ككل مثل تلك المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والمشاريع النموذجية التي تشملها سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة، ومنع الغش واكتشافه والتصدي له. وقد أتاحت المساهمة من الموارد الخارجة عن الميزانية القيام بالتقييمات النموذجية المستقلة على نطاق المنظومة.

٦١ - وفي عام ٢٠١٧، ستحافظ الوحدة على التنوع في حافظة مشاريعها مع مواصلة التركيز على عدد محدود من المشاريع للتمكن من تنفيذ مهام معقدة تحظى باهتمام واسع. وستصبّ الوحدة اهتمامها على التوصل إلى طريقة عملية للمساهمة، من خلال عملها الرقابي، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون الاهتمام بتلك الأهداف جهداً مستمراً تبذله الوحدة لدعم المبادرات المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تشكّل أولوية عليا للمنظمات المشاركة والدول الأعضاء على حدّ سواء. وسيزداد الانخراط المنتظم والوثيق مع المنظمات المشاركة في عام ٢٠١٧ بغية تحسين فهم الأولويات والمخاطر، ومراعاة هذه المعلومات عند إعداد قائمة مصقولة من المواضيع في المستقبل.

٦٢ - وسيقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي السبيل للمضي قدماً في التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وعقب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستكون الوحدة في موقع أفضل للنظر في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها فيما يتصل بالتقييم المستقل على نطاق المنظومة خلال عام ٢٠١٧.

٦٣ - وفي التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ (A/70/34)، أشار إلى ضرورة دراسة طريقة نشر الموارد المتاحة للوحدة. وتعدّ إجراء الاستعراض المتوخى بسبب عدم تعيين أمين تنفيذي. وستنفذ هذه العملية بعد تعيين الأمين التنفيذي للوحدة خلال عام ٢٠١٧. ويشمل الاستعراض، من بين مسائل أخرى، هيكل أمانة الوحدة للنظر في أفضل السبل التي يمكن من خلالها دعم الاحتياجات الحالية للوحدة والمساعدة على تليتها.

٦٤ - وبلغت مخصصات الميزانية العادية السنوية للوحدة ٦,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، منها ٩٣ في المائة تعود لتكاليف الموظفين. ولا يزال تكوين الوحدة على

حاله إذ تتألف من ١١ مفتشاً (برتبة مد-٢) يساعدهم في أداء مهامهم أمينٌ تنفيذي (برتبة مد-٢)، وتسعة موظفين لشؤون التقييم والتفتيش (٢ برتبة ف-٥، و ٣ برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣، وموظف واحد برتبة ف-٢)، ومُحَقِّق (برتبة ف-٣)، وخمسة مساعدين لشؤون البحوث (من الرتبتين خ ع-٧ و خ ع-٦). ورغم أن المهام الأساسية للموظفين الفنيين المعيّنين مرتبطة بالمشاريع، فإنه يُطلَب منهم أيضاً تأدية مهام إضافية ضرورية للأداء الإداري للوحدة. وواصل أربعة موظفين من فئة الخدمات العامة تقديم الدعم إلى الوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق والتحرير فضلاً عن أشكال أخرى من الدعم. وإضافةً إلى ذلك، شكّل برنامج التدريب وسيلة مهمة لتكملة قدرة الوحدة على دعم التحليل والبحوث اللازمين لإعداد تقارير رفيعة الجودة. وسيستمر البرنامج في عام ٢٠١٧.

٦٥ - وتواصل الوحدة التماس مساهمات خارجة عن الميزانية وقدرات إضافية في شكل موظفين فنيين مبتدئين، وذلك لزيادة قدرتها في ظل القيود المفروضة على الميزانية. وحيثما أمكن، سيعمل المفتشون معاً على تنفيذ المهام بطريقة تمكن الموارد المحدودة من الموظفين من توفير الدعم الفعال عن طريق التركيز على عدد أقل من المشاريع. وستواصل الوحدة تعزيز الترويج لعملها والتشديد على أهميته وتوظيفه وستركز على تحسين تواصلها الخارجي واستراتيجيتها لتعبئة الموارد وأعمالها المتعلقة بالتخطيط ومراقبة الجودة.

٦٦ - وأفادت الوحدة في السنوات السابقة عن نجاح النظام الشبكي لتتبع التوصيات الذي أصبح تطبيقاً أساسياً تعتمد عليه غالبية المنظمات المشاركة للحصول على معلومات دقيقة ومحدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات. وبالنظر إلى أن نظام التتبع الشبكي والموقع الشبكي هما نظامان رئيسيان للبيانات أصبحا من السمات الهيكلية لعمل الوحدة، فإن الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لدعم هذه الاحتياجات المتواضعة أمر أساسي لتنفيذ العمليات ومتابعة التوصيات. وقد استُثِنَت تكلفة خدمات الدعم والتعهد والاستضافة المتعلقة بنظام التتبع الشبكي والموقع الشبكي من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتحقق أي نتائج من الطلبات التي تضمنها قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ و ٢٥٧/٧٠ بأن ينظر الأمين العام في خيارات توفير هذه الخدمات داخلياً وأن يبلغ، في سياق تقرير مرتقب، عن تنفيذ استراتيجية الأمانة العامة للمعلومات والاتصالات.

٦٧ - ومع أن حجم الموارد المطلوبة لذلك صغير جداً، فإن الوحدة توجه نظر الجمعية العامة إلى عدم إحراز تقدم في هذه المسألة في ضوء الخطر المستمر الذي يتعرض له عمل وحدة التفتيش المشتركة من جراء ذلك. وفي غياب أي إجراء من الأمين العام في فترة السنتين الحالية استجابةً للطلبات السابقة للجمعية العامة، تعرب الوحدة عن أملها في أن تطلب

الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة كي تقوم الأمانة العامة بخدمات التعهد والدعم والاستضافة المتعلقة بنظام التتبع الشبكي والموقع الشبكي في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أو أن تدرج هذه الاحتياجات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن قدرة الوحدة على تغطية تكاليف نظام التتبع الشبكي في عام ٢٠١٧ لم تتأت إلا بموارد خارجة عن الميزانية مقدمة من حكومة النرويج.

٦٨ - وتعترف الوحدة بأنه يقع على عاتقها الجزء الأكبر من مسؤولية بذل الجهود لوضع برنامج عمل مناسب وتوفير القدرة والمهارات المناسبة للاضطلاع بمهام معقدة وتقديم تقارير جيدة وعالية الأثر. ولكن في كثير من الأحيان يعتمد الأثر الكامل لعمل وحدة التفتيش المشتركة ونتائجه على الإجراءات التي تتخذها الهيئات التشريعية وهيئات الإدارة بشأن التوصيات المقدمة. هذا فضلاً عن الإجراءات التي يتخذها الرؤساء التنفيذيون بشأن التوصيات الموجهة إليهم.

٦٩ - وشددت الجمعية العامة على ضرورة أن تنظر الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة بشكل كامل في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (انظر القرارين ٢٣٧/٤٥ و ٢٢١/٤٨). ولكن من منظور الوحدة، فقد تراجع إيلاء الجمعية العامة نظراً خاصاً لتقاريرها في السنوات الأخيرة. والممارسات السابقة التي كانت تستند الجمعية العامة إليها للنظر في تقارير الوحدة واتخاذ الإجراءات بشأنها في إطار بند خاص في جدول الأعمال، استُعيضَ عنها بالنظر في التقارير في سياق بنود ذات صلة من جدول الأعمال. ورغم أن هذا النهج له منطوقه في الممارسة العملية، فإن مضمون تقرير الوحدة تغطي عليه المداولات بشأن مقترحات محددة واردة في تقرير الأمين العام وما يتصل بها من توصيات صادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويحدث هذا على حساب التوصيات المقدمة من الوحدة التي ينتهي بها المطاف إلى مجرد إحاطة الجمعية العامة علماً بها.

٧٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات الوحدة، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٧/٥٩ - بناءً على توصية الأمين العام (انظر A/58/220 و A/59/349) - إيقاف إعداد تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأدى هذا القرار إلى تساؤل الاهتمام المركز بالتعليقات الموجهة إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ توصيات الوحدة.

٧١ - وترى الوحدة أن هناك فجوة في النظر في تقاريرها ينبغي معالجتها. وفي هذا الصدد، وبدلاً من اقتراح معالجة محددة، مثل العودة إلى الممارسات السابقة، يمكن اتباع نهج تطلب من خلاله الجمعية العامة إلى الأمين العام دراسة التطورات المتعلقة بالنظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة منذ اعتماد القرار ٢٦٧/٥٩ واتخاذ إجراءات بشأنها وتقديم مقترحات، بالتشاور مع الوحدة، بشأن الخيارات المتاحة للتحسين.

الفصل الثالث

برنامج العمل لعام ٢٠١٧

٧٢ - نظرت الوحدة، عند إعداد برنامج عملها خلال دورتها في فصل الشتاء، في قائمة قصيرة من ١١ موضوعاً متأتياً من المشاورات التي أجرتها مع شركائها ومن الدراسة الواجبة للمواضيع الواردة في قائمة عام ٢٠١٦. ويشمل برنامج العمل الذي اعتمده الوحدة في أوائل عام ٢٠١٧، ستة مشاريع على نطاق المنظومة واستعراضاً واحداً للتنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة (انظر المرفق الخامس).

٧٣ - وحددت الوحدة عدداً من المواضيع المحتملة المتعلقة بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، لإدراجها على قائمة للنظر فيها. والقائمة ليست شاملة وهي عرضة للتغيير.

٧٤ - وتتضمن خطة العمل لعام ٢٠١٧ ما مجموعه سبعة مشاريع جديدة (انظر الموجزات الواردة أدناه) وخمسة مشاريع مرحّلة من خطة العمل السابقة ستُنجز في النصف الأول من عام ٢٠١٧.

موجزات المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام ٢٠١٧

A.423: استعراض الأمم المتحدة - ترتيبات الشراكة مع القطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧٥ - تستكشف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً وسائل مبتكرة لتطوير الشراكات مع قطاع الأعمال على النحو الذي دعت إليه الولايات العالمية للأمم المتحدة المنبثقة من قرارات الجمعية العامة.

٧٦ - واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبتها منظمات الأمم المتحدة في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، سيدرس الاستعراض السبل والوسائل الكفيلة بتحسين مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، سيجري في الاستعراض ما يلي (أ) تحليل الطابع المتطور للشراكات القائمة والناشئة وتوفير معلومات قيمة للمنظومة بشأن الممارسات الجيدة والنهج المبتكرة والدروس المستفادة والنقاط المرجعية؛ (ب) تقييم ما إذا كانت النماذج الحالية لترتيبات الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة التي يشارك فيها القطاع الخاص ملائمة للغرض، من أجل حشد الموارد والجهود المتضاربة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) النظر فيما إذا كانت السياسات الحالية والأجهزة الإدارية والأطر والهياكل كافية لتقديم الدعم بكفاءة وفعالية إلى

منظمات منظومة الأمم المتحدة كي تدخل في شراكات مع القطاع الخاص؛ (د) النظر في الأساليب والوسائل اللازمة لضمان الاختيار السليم للشركاء، وكفالة بذل العناية الواجبة، والشفافية، والرصد، والمساءلة.

٧٧ - وسيدرس الاستعراض أئساق الإجراءات القائمة المتعلقة بالشراكات مع قطاع الأعمال التجارية مع المبادئ المحددة في النسخة الأحدث من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخذ بنهج قائم على المبادئ إزاء التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال الصادرة في عام ٢٠١٥، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٣٤، وامتثالاً لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٢٤ المعنون "نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين". ومن المتوقع أن يحدد التقرير الفرص المتاحة لتعزيز الاتساق والتآزر والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة في بناء الشراكات مع القطاع الخاص وبناء جسور للمصلحة المشتركة والقيم والتفاهم المتبادل.

A.424: تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري من خلال التعاون المشترك بين الوكالات

٧٨ - إثر الاستعراض الذي أنجز مؤخرًا لتجارب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تطوير مراكز الخدمات للتمكين من اتباع نهج عالمية في تقديم خدمات الدعم الإداري، سيدرس هذا المشروع فرص ونطاق تعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم تلك الخدمات عن طريق نشاط مشترك أو تعاوني بين الوكالات. وسيدرس الطريقة التي تتبعها المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويؤكد المبدأ على الحاجة إلى نهج عالمي ومتكامل لتقديم الخدمات وإلى منتديات للسياسات من أجل تقديم خدمات مشتركة وأكثر كفاءة لتوفير القيمة لقاء المال وخفض التكاليف الإدارية ودعم العمل البرنامجي المتكامل.

٧٩ - وسيدرس الاستعراض أداء ترتيبات التنظيم والتنسيق الحالية ونتائجها سعيًا إلى موازنة خدمات الدعم الإداري وتبسيطها وتوحيدها؛ والعوائق التي تعيق توحيد مهام تقديم الخدمات والمرافق أو إدماجها؛ والفرص التي يتيحها الاعتراف المتبادل فيما بين المنظمات بالسياسات والإجراءات التي يتبعها كل منها بوصف ذلك استراتيجية لتحقيق الكفاءة؛ ومتابعة النظر في قابلية التشغيل البيئي للنظم المركزية لتخطيط الموارد التي أنشئت بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦. وسينظر أيضاً في التحديات المصادفة في ضمان ألا تقتصر الفرص

المتاحة لتحسين الكفاءة والفعالية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي كانت محور التوجيه التشريعي، وأن تتحلّى آليات التنفيذ والمساءلة بالصلافة الكافية.

4.425: تعميم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - يشكل هذا الاستعراض جزءاً من مساهمة الوحدة في التنفيذ الفعال على نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشير الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ إلى التكامل بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، والحفاظ على السلام. وستؤدي معالجة الحد من مخاطر الكوارث عن طريق تحسين تنسيق العمل واتساقه على مستوى المنظومة ككل إلى تعزيز فعالية عمل منظومة الأمم المتحدة وكفاءته في بناء بيئة مواتية للتنمية المستدامة تكون راسخة على المستوى الوطني.

٨١ - وقد أقرت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠١٦ النسخة المنقحة من خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو نهج واع بالمخاطر ومتكامل للتنمية المستدامة (CEB/2016/4). وسيستعرض التقرير الاستراتيجيات القائمة الموضوعة لتعميم الحد من مخاطر الكوارث كجزء من أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تماشياً مع خطة العمل المذكورة أعلاه. وسيحدد المزيد من أوجه التفاعل والتدابير الكفيلة بضمان تقديم كيانات منظومة الأمم المتحدة دعماً عالي الجودة إلى البلدان الضعيفة، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث باعتباره أولوية استراتيجية في عمل تلك الكيانات. ومن شأن توحيد عمل منظومة الأمم المتحدة في تيسير تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني) أن يكون له أثر إيجابي على معظم المناطق والفئات السكانية الضعيفة من العالم، تماشياً مع الهدف الشامل المتمثل في ألا يتخلف أحد عن الركب كما تقضي بذلك خطة عام ٢٠٣٠. وسوف تصب نتائج وتوصية التقرير في مداولات دورة السياسات الرفيعة المستوى في ٢٠١٨.

4.426: استعراض الآليات والسياسات التي تتناول التضارب في المصالح في منظومة الأمم المتحدة

٨٢ - تكملّة لتقارير سابقة لوحدة التفتيش المشتركة بشأن مسائل متصلة بالأخلاقيات، مثل المساءلة والغش والمشتريات، يهدف هذا التقرير إلى استعراض آليات وبرامج وسياسات

منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى إدارة وتخفيف أوجه التضارب القائمة والمحتملة في المصالح وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات، وكذلك دراسة نطاق هذه الأنشطة المحمية.

٨٣ - ووفقا للبند ١-٢ (م) من النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة، ”يحدث التضارب في المصالح عندما تعيق المصالح الشخصية للموظف اضطلاعهم بمهامهم ومسؤولياتهم الرسمية، أو تحول دون مراعاته لمبادئ النزاهة والاستقلال والحياد التي يتطلبها مركزه كموظف مدني دولي“. وسيحدد الاستعراض الحالات التي يحتمل معها حدوث تضارب في المصالح قد يشكل مخاطر من حيث الإضرار بالسمعة تهدد صورة المنظمة وتهدد منظومة الأمم المتحدة بوجه عام. فمن شأن قبول الهدايا والجمائل وألوان التكريم أو الضيافة من مصادر خارجية، أو تلقي تعليمات من مصادر خارجة عن المنظمة، أو إساءة استخدام المنصب الرسمي لتحقيق مكاسب شخصية، أن يخلق تضاربا فعليا أو محتملا في المصالح يمكن أن يلوث سمعة المنظمة ويؤدي إلى انعدام ثقة الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى والشركاء التجاريين بها.

٨٤ - وسيدرس الاستعراض أيضا دور مكاتب الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالآليات والمبادئ التوجيهية لتقديم إقرارات الذمة المالية والإعلان عن المصالح، إلى جانب الكشف عن المخالفات والحالات المحتملة لتضارب المصالح.

٨٥ - وأخيرا، سيعمل الاستعراض على تحديد ونشر الممارسات الجيدة في مجال منع وتخفيف ومعالجة حالات تضارب المصالح المحتمل أو الواضح على جميع المستويات ووضع مجموعة من المعايير التي ينبغي تطبيقها على نطاق المنظومة.

4.427: استعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة: الدروس المستفادة

٨٦ - تكتمل للمرحلة الأولى من الاستعراض، التي ركزت على معدلات القبول والتنفيذ وعملية النظر في تقارير الوحدة من جانب المنظمات المشاركة فيها، تهدف المرحلة الثانية من الاستعراض إلى استخلاص الدروس من أجل تعزيز عملية المتابعة وتحديد الممارسات الجيدة للمتابعة. وعلى نحو أكثر تحديدا، سيقدم الاستعراض تحليلا لنتائج المرحلة الأولى من الاستعراض على مستوى المنظومة ككل وسيستكشف مسائل جديدة مثل معدل القبول والتنفيذ حسب الناتج (الذي يتخذ شكل تقرير أو مذكرة ورسالة إلى الإدارة) ونوع الناتج (من حيث كونه يغطي المنظومة ككل أو يخص منظمة واحدة) وحسب حجم المنظمة.

٨٧ - وسيدرس الاستعراض مختلف طرائق نشر التقارير والنظر فيها، وإصدار تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين واستخدامها، والإجراءات التي تتخذها الهيئات التشريعية بشأن

التوصيات الواردة في التقارير، وجدوى التوصيات، والحاجة إلى تحسين صياغتها وإلى استعراض تنفيذها والتحقق منه بصورة مستقلة، ودور المنسقين، ودرجة نضج مهمة المتابعة حسب المنظمة، إلى جانب استخدام نظام التتبع الشبكي. وستعرض نتائج المرحلة الثانية في تقرير يتضمن توصيات لاتخاذ إجراءات من قبل الوحدة والمنظمات المشاركة فيها.

4.428 استعراض متطلبات إبلاغ الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٨٨ - على مدى العقدين الماضيين، أصبحت المساهمات المحددة (الخارجة عن الميزانية أو غير الأساسية أو الطوعية) المقدمة من الجهات المانحة ضرورية بالنسبة لمعظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها. وأحدثت مطالبات الجهات المانحة بالمزيد من الإبلاغ بشأن استخدام المنظمات للأموال التي تتيحها لها آثارا تلقائية على الموارد، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعاملات وغيره من الآثار. وتقر العديد من الجهات المانحة وبعض المنظمات بأن أشكال الإبلاغ ونظمه القائمة لا تلائم توقعات ومتطلبات المانحين. وهذه التوقعات والمتطلبات مستمدة إلى حد كبير من الشواغل التي أعربت عنها الهيئات التشريعية، واللجان البرلمانية وسلطات مراجعة الحسابات الخاصة بما فيما يتعلق بالمساءلة. وتحتاج الجهات المانحة إلى أن تبرر إنفاقها وتبرهن للقطاعات التي تمثلها على أن الأموال المقدمة قد استخدمت بكفاءة وفعالية، للأغراض المقصودة، وبالمستويات المرتقبة من المساءلة. وهي تطالب، في المقابل، بالمزيد من المساءلة والشفافية في استخدام الأموال التي تقدمها، إلى جانب تحسين الإبلاغ وزيادة تواتره من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن النتائج والتأثيرات التي تحققت بفضل الأموال المقدمة.

٨٩ - وسيركز الاستعراض الذي يغطي المنظومة ككل على طبيعة ونطاق وأسباب إبلاغ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الجهات المانحة، وإلى أي مدى يمكن أن تفي عمليات الإبلاغ القائمة بمتطلباتها وتوقعاتها، وكيف يمكن لأي متطلبات إبلاغ إضافية أن تكون أكثر فعالية من حيث تخطيطها وتنسيقها وإدراجها في الميزانية بغية تحقيق أهداف جميع أصحاب المصلحة. وهكذا سيسعى الاستعراض إلى استكشاف طرق تلبية توقعات المانحين وتشمل الاشتراطات البالغة الأهمية المتعلقة بالاحتوى والتواتر الدوري والاستخدام النهائي للأموال، مع تقليل العبء الإداري، في نفس الوقت، إلى أدنى مستوى والحد من تكاليف المعاملات. وسيسعى الاستعراض إلى استكشاف فرص تتيح إبلاغاً موحداً وأكثر اتساقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

4.429: استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٠ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٧٣ كجزء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصبح منظمة مستقلة في عام ١٩٩٥. وهو يملك شبكة من أربعة مكاتب اتصال عالمية، و ٣٥ مكتبا قطريا وأربعة برامج متعددة الأقطار. وهو يشرف على أنشطة في أكثر من ٨٠ بلدا. ويقدم المكتب سنويا مليار دولار تقريبا من خلال تنفيذ المشاريع وينفق ٦٠ مليون دولار تقريبا على إدارتها.

٩١ - وقد أجرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضا للمكتب في ١٩٩٨ (JIU/REP/1998/5) بعنوان "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: مشاركة أوسع مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة". وكان الهدف من الاستعراض هو تعزيز التعاون الفعال بين المكتب الجديد ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال الاستفادة من تقسيم العمل وأوجه التكامل بينها لصالح البلدان المستفيدة من البرامج.

٩٢ - وسيكون التقرير حلقة في سلسلة استعراضات التنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة التي تنجزها الوحدة دوريا. ويتمثل الهدف الرئيسي من التقرير في تقديم استعراض مستقل للأطر التنظيمية والممارسات ذات الصلة بشأن التنظيم والإدارة في المكتب، وتبسيط الضوء على مجالات الاهتمام والمجالات التي تحتاج إلى التحسين والتحديات الماثلة. وسيقيم الاستعراض مجالات مثل الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية؛ والتخطيط الاستراتيجي؛ وآلية التمويل؛ والإطار المالي والمراقبة؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة المعلومات والتكنولوجيا؛ وخدمات دعم العمليات؛ وعمل المكاتب الإقليمية والقطرية؛ والتعاون مع وكالات وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى؛ والمراقبة. وسوف يتابع تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض JIU/REP/1998/5.

المرفق الأول

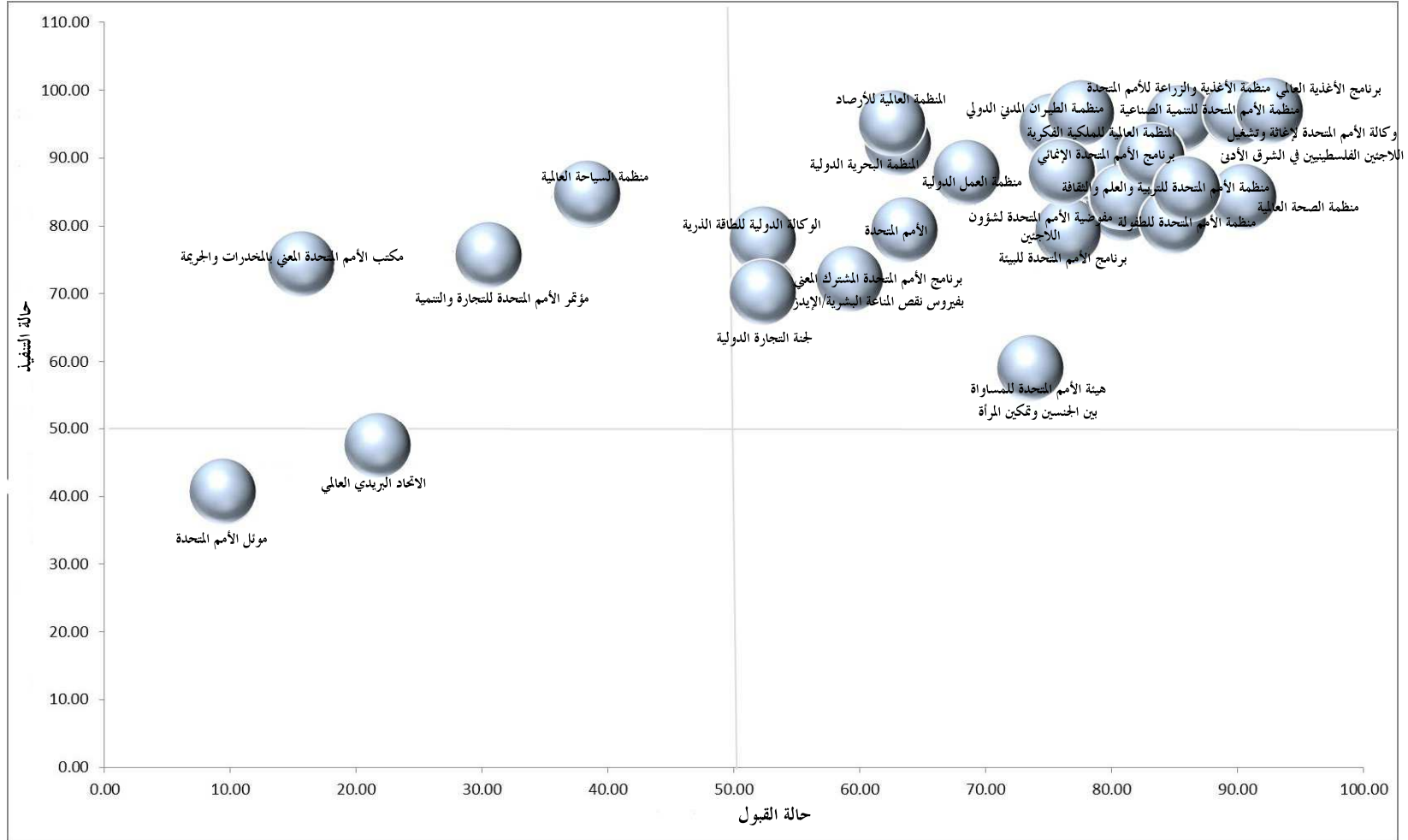
حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٦ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(أ)

اسم المشروع	الرمز/تاريخ الإنجاز
استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات	JIU/REP/2016/1
التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2016/2 (A/71/393)
الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج الأولية	(A/71/324)JIU/REP/2016/3
منع الغش واكتشافه والتعامل معه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2016/4
تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	JIU/REP/2016/5 (A/71/431)
تقييم استعراض توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر	JIU/REP/2016/6 (A/71/533)
الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية	JIU/REP/2016/7
حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2016/8
السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2016/9
إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2016/10
خدمات الدعم الإداري: دور مراكز الخدمات في إعادة تصميم تقديم الخدمات الإدارية	JIU/REP/2016/11
استعراض مدى قبول وتنفيذ المؤسسات لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	JIU/ML/2016/1- JIU/ML/2016/25
الشراكة في التقييم المستقل على نطاق المنظومة: تنفيذ المرحلة التجريبية	لا ينطبق
استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	من المتوقع إنجازها بحلول آذار/مارس ٢٠١٧
استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي	من المتوقع إنجازها بحلول آذار/مارس ٢٠١٧
استعراضات المساءلة والرقابة التي تجري بمعرفة الجهات المانحة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المتوقع إنجازها بحلول آذار/مارس ٢٠١٧
المرحلة الثانية من استعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة (مُنتجان)	من المتوقع إنجازها بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧
الاستعراض الشامل لسياسات السفر في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق زيادات في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواومة	من المتوقع إنجازها بحلول أيار/مايو ٢٠١٧

(أ) تشمل مشاريع مرحلة من عام ٢٠١٥. والتقارير والرسائل الموجهة إلى الإدارة متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unjui.org.

المرفق الثاني

الحالة الإجمالية لقبول المنظمات المشاركة وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه التوصيات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥



المرفق الثالث

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

النسبة المئوية	المنظمة
٤,٥	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
٢,٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٠,٨	منظمة الطيران المدني الدولي
٢,٢	منظمة العمل الدولية
٠,٣	المنظمة البحرية الدولية
٠,٧	الاتحاد الدولي للاتصالات
٣,٠	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
٠,٩	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
١٧,٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢,٦	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٢,٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٨,٢	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٢,٥	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١,٠	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٣,٩	الأمم المتحدة
٢,٣	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢,٢	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٠,٨	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٠,١	منظمة السياحة العالمية
٠,٢	الاتحاد البريدي العالمي
١٣,١	برنامج الأغذية العالمي
٧,٠	منظمة الصحة العالمية
١,٢	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٠,٣	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

تستند هذه النسب المئوية الأولية إلى الميزانيات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي رهن بإعادة تقدير التكاليف وبالقرارات التي تصدرها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة. ويشمل البند المتعلق بالأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. ولا يشمل المحكمتين والبعثات السياسية الخاصة وحفظ السلام (المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين).

المرفق الرابع

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

١ - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

غوبيناتان أشامكولانغاري، الرئيس (الهند) (٢٠١٧)

غينادي تاراسوف، نائب الرئيس (الاتحاد الروسي) (٢٠١٧)

عائشة عفيفي (المغرب) (٢٠٢٠)

جورج أ. بارتسيوتاس (الولايات المتحدة الأمريكية) (قدم استقالته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

خورخي ت. فلوريس كاييخاس (هندوراس) (٢٠٢١)

جان وسلي كازو (هايتي) (٢٠١٧)

بيترو دوميتريو (رومانيا) (٢٠٢٠)

جيريمايه كريمر (كندا) (٢٠٢٠)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (٢٠١٧)

غونكه روشر (ألمانيا) (٢٠٢٠)

رجب الصقيري (الأردن) (٢٠١٩)

٢ - بدأت المفتشة التالية ولايتها التي مدتها خمس سنوات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧:

إيلين كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية)

٣ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت الوحدة أعضاء مكتبها لعام ٢٠١٧ على النحو التالي:

جيريمايه كريمر (كندا)، رئيسا

خورخي ت. فلوريس كاييخاس (هندوراس)، نائبا للرئيس

المرفق الخامس

برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٧

النوع	رقم المشروع	العنوان
على نطاق المنظومة	A.423	استعراض ترتيبات الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
على نطاق المنظومة	A.424	تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري عن طريق التعاون المشترك بين الوكالات
على نطاق المنظومة	A.425	تعميم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
على نطاق المنظومة	A.426	استعراض الآليات والسياسات التي تتناول التضارب في المصالح في منظومة الأمم المتحدة
على نطاق المنظومة	A.427	استعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة: الدروس المستفادة
على نطاق المنظومة	A.428	استعراض متطلبات إبلاغ الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة
فردى	A.429	استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

(أ) قد يطرأ تغيير عليه خلال السنة.



090217 010217 17-00773 (A)

